

السعودية تختار خفض الإنفاق وتعديل أولوياتها المالية في 2021

اللجوء إلى السحب من الاحتياطات النقدية والاقتراض لسد العجز



تكشف موازنة السعودية لعام 2021 عن ملامح خطط للتأقلم مع التراجع الحاد للعوائد النفطية، الشريان الرئيسي للحياة الاقتصادية للمملكة، وسط الأزمة العالمية التي خلفها وباء كورونا وكان من أبرز مفاجئتها خفض الإنفاق قياساً بالعامين الماضيين للسيطرة على مستوى التضخم مع الاستمرار في السحب من الاحتياطات النقدية وإصدار أدوات الدين.

الرياض - تواجه السعودية ضغوطاً شديدة بسبب مخلفات اقتصادية بالغة لوباء كورونا وتراجع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، وهو ما وضعها أمام خيارات ترشيد موازنة عام 2021 ضمن سياق سياسة التقشف مع اقتناص الفرص الممكنة لتنفيذ ما جاء في "رؤية 2030" مرحلة ما بعد النفط.

وأقرت الحكومة موازنة بقيمة 990 مليار ريال (263.9 مليار دولار) بتراجع 7 في المئة تقريباً عن العام الحالي، وقدرت الإيرادات عند 226.4 مليار دولار على أن يكون العجز عند نحو 37.6 مليار دولار، حيث تسعى لبيع عجز ضخم ناجم عن نزول إيرادات النفط وزيادة في الإنفاق لزمت لمواجهة أزمة فيروس كورونا.

وحسب قبل التوجيهات الجديدة بخفض الإنفاق، كانت الموازنة الحالية قد قلصت ميلها لزيادة الإنفاق بغية تحفيز النمو، وتبنت إجراءات لتضييق العجز من خلال تنويع الإيرادات عبر الضرائب والإصلاح الاقتصادي.

ونسبت رويترز إلى مونيكا مالك، كبيرة الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري قولها، إن "هدف العجز للعام المقبل يبدو طموحاً لكننا شهدنا هذا العام دعماً حيويًا للموازنة من خلال توزيعات قوية لأرامكو وعود الاستثمار، وستكون هذه على الأرجح عوامل رئيسية في عام 2021".

ويواصل البنك الخليجي تسجيل عجز في الموازنة منذ تهوي أسعار النفط في عام 2014 حين تخلى عن استراتيجية دعم الأسعار من أجل تعزيز حصصه في الأسواق، لكن الأسعار واصلت التراجع واضطر بعد ذلك إلى الاتفاق مع منتجي أوبك وتحالف أوبك+.

ومن المتوقع انخفاض إيرادات السعودية من النفط بأكثر من 30 في المئة هذا العام بسبب انهيار أسعار الخام وتخفيضات الإنتاج بعد أن حذت الجائحة من الطلب العالمي على النفط.

وقال وزير المالية والاقتصاد والتخطيط المكلف محمد الجديع إن الموازنة تعكس القدرة على "تبني سياسات أكثر ملامة في الموازنة بين النمو والاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل".

وفوضت الحكومة وزير المالية في عملية سد العجز عبر إجراءات عدة لعل أبرزها السحب من حساب الاحتياطات

توحيد سعر الدينار خطوة أولى لإنهاء انقسام المركزي الليبي

قطعت جهود توحيد السلطة النقدية في ليبيا خطوة مهمة بإقرار توحيد سعر صرف الدينار، بعد سنوات من الشد والجذب بين البنكين المركزيين المتنافسين في طرابلس وشرق البلاد. ومع أن ذلك يعتبر عاملاً إيجابياً في خضم المساعي الدولية لتحقيق التسوية بين الفرقاء، لكن التحدي الأكبر يتعلق بإعادة الوضع كما كان سابقاً والبدء في دفع عجلة الاقتصاد.

طرابلس - أوصى مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بشقيه الأربعة في أول اجتماع له خلال العام الجاري بتوحيد سعر صرف العملة المحلية، مقابل الدولار الأمريكي، في تحرك يندرج في إطار الجهود الدولية لتحقيق التسوية بين الفرقاء، لكن التحدي الأكبر يتعلق بإعادة الوضع كما كان سابقاً والبدء في دفع عجلة الاقتصاد.

ولم يجتمع مجلس كامل هيئته منذ 2014 بسبب الانقسام السياسي، الذي أدى إلى انقسام المركزي، الأول في طرابلس ويرأسه المحافظ الصديق الكبير، والثاني موز في مدينة البيضاء بشرق البلاد ويتبع الحكومة المؤقتة ويرأسه علي البحري.

ونظراً لتلك الظروف تم اعتماد أسعار صرف مختلفة ومتقلبة للدينار مقابل النقد الأجنبي وذلك وفق العرض والطلب، لكن المجلس أقر أخيراً سعر صرف موحد في كامل مناطق البلاد عند 4.48 دينار للدولار الواحد.

والتشتمت السوق الموازية للعملة بسبب قيود المركزي على صرف العملات الأجنبية وفتح خطابات الاعتماد، حتى أصبحت السوق السوداء المصدر الوحيد لحصول الليبيين على العملات الأجنبية ومن ضمنهم الشركات والتجار.

وبعد الانتفاضة الشعبية لم يكن هناك نشاط ملحوظ للسوق السوداء للعملة بسبب عدم وجود فرق يذكر بين السعر الرسمي البالغ حينها نحو 1.35 دينار للدولار، وبين السعر المتداول في السوق الموازية.

لكن منذ العام 2015 حدث انحدار مستمر لقيمة الدينار في السوق السوداء لم تتخلف سوى حالات ارتفاع نادرة في سعر صرفه أمام العملات الأجنبية، وقد غدّت تلك الظاهرة الارتفاع الكبير في الطلب على الدولار وتزايد طباعة النقود من قبل المركزي في طرابلس.

وقال حسني بي، رجل الأعمال الليبي المعروف ومالك مجموعة "حسني بي"، إن "سعر الصرف الجديد سيعزز الاقتصاد وسيزيد القوة الشرائية الفعلية للدينار الليبي" رغم أنه انخفض سعره بعد قرار مجلس المركزي الثلاثاء إلى نحو 5.35 دينار لكل دولار في المناطق الغربية وبلغ سعر الدولار في شرق البلاد نحو 5.45 دينار.

ويراهن التجار والعاملون في القطاع الخاص على أن تكون الخطوة مؤشراً على انتعاش أعمالهم مستقبلاً بعد أن تضررت كثيراً في السنوات الماضية، لكن ذلك يعتمد على مدى التزام الطرفين بذلك.

وقال محمد الغزوتي، الذي يملك متجرًا للإلكترونيات في طرابلس، إن "أهم ما يشغلنا الآن في القطاع الخاص هو الاستقرار واستقرار الأسعار.. أي تغير مفاجئ خلال فترة زمنية وجيزة قد يؤثر على الأسعار في السوق".

وفي 2018، فرضت حكومة الوفاق رسماً بـ183 في المئة على معاملات العملة الصعبة مما أدى عملياً إلى انخفاض قيمة الدينار إلى سعر رسمي يبلغ 3.90 دينار للدولار، لتقريب الفجوة مع سعر السوق السوداء.

ونظراً لاحتكار المركزي في طرابلس معاملات النقد الأجنبي، اضطرت السلطات في شرق البلاد إلى التعامل بالسعر الأعلى، بينما كانت حكومة الوفاق الوطني معفاة من الرسوم.

ويؤكد المحللون أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء أضرت بشكل عميق باقتصاد ليبيا المعتمد على النفط وأحدثت أزمة سيولة وشجعت الفساد، حيث جنت الجماعات المسلحة التي يمكنها الحصول على الدولار بسعر الصرف الرسمي أموالاً من الاحتياطي في الواردات.

ويهدف الاتفاق الذي وقعته وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم سلوى الصغير ووزير الدولة بوزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية نوربرت بارتل، إلى وضع مشاريع للأبحاث

إشارة إطلاق بداية جديدة للاقتصاد السعودي

ولا تتكفئ السعودية عن سعر النفط المفترض الذي تبني عليه موازنتها، لكن روري فايف العضو المنتدب في مؤسسة مينسا أدفانزورن، قال إنه "مبني على الأرجح على سعر التصدير السعودي عند نحو 48 دولاراً للبرميل"، مشيراً إلى أن هذا السعر "يتمشى تقريباً مع توقعات السوق".

وتصّب التراجيح في أن يبلغ رصيد الدين العام حوالي 227.7 مليار دولار، أي بنسبة 34.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية هذا العام، وأن يصل إلى 249.8 مليار دولار بنسبة 32.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية العام المقبل.

واعتبر مازن السديري رئيس إدارة الأبحاث في شركة الراجحي المالية، أنه من الصعب توقع إيرادات الحكومة من النفط "لأنها تتضمن المتغير الإضافي المتعلق بتوزيعات الأرباح التي ستدفعها أرامكو للحكومة".

ويقول عملاق النفط السعودي أرامكو إنه سيدفع إجمالي توزيعات بقيمة 75 مليار دولار هذا العام، والتي ستذهب الغالبية العظمى منها إلى الحكومة. وتقول السعودية إن تقاضي كوفيد - 19 جعل التنبؤ بسوق النفط أكثر صعوبة، محذرة من أن التقلب في سوق النفط تحدّ كبير للاقتصاد.

أثار كورونا على الاقتصاد، واستمرار العمل على تحفيز النمو الاقتصادي وتطوير الخدمات ودعم القطاع الخاص والمحافظة على وظائف المواطنين فيه. ومن المتوقع انكماش الاقتصاد السعودي بنحو 3.7 في المئة هذا العام، مع التحول إلى نمو 3.2 في المئة في العام المقبل، خاصة وأن المسؤولين يؤكدون أن أغلب القطاعات الاقتصادية بدأت في التعافي من تأثير الجائحة خلال النصف الثاني من هذا العام.



مونيكا مالك
هدف العجز يبدو طموحاً وسيعتمد على عوامل التحفيز

وقال ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، إن "عام 2020 كان عاماً صعباً على دول العالم جراء تفشي جائحة كورونا إلا أن اقتصاد المملكة أثبت قدرته على مواجهة تداعيات الجائحة". متوقفاً "أن يشهد النمو الاقتصادي ارتفاعاً مع الاستمرار في تنمية دور القطاع الخاص".

ورفعت السعودية ضريبة القيمة المضافة لثلاثة أمثالها في يوليو الماضي إلى 15 في المئة لدعم خزائن الدولة وتعويض الانخفاض في إيرادات النفط. وقبل إقرار الموازنة، أكد العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز خلال جلسة مجلس الوزراء الثلاثاء أن الموازنة جاءت لحماية صحة المواطنين والمقيمين وسلامتهم، ومواصلة الجهود للحد من

النقدية، بالإضافة إلى الاقتراض وإصدار أدوات الدين والصكوك بأنواعها في السوقين المحلية والدولية لتمويل المشروعات الرأسمالية المعتمدة تكاليفها في الميزانية، إلى جانب أكثر من عشرة بنود أخرى.

وأبرز ما يميز الموازنة الجديدة أنها لا تتضمن خططاً لرفع الضرائب. ونسبت وكالة الأنباء السعودية للجدعان قوله إن "فرض ضريبة على الدخل، مسألة ليست مطروحة". وفي المقابل سيتم تحفيز القطاع الخاص كونه أحد أهم الخيارات لتعزيز مستويات النمو.

وقال ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، إن "عام 2020 كان عاماً صعباً على دول العالم جراء تفشي جائحة كورونا إلا أن اقتصاد المملكة أثبت قدرته على مواجهة تداعيات الجائحة". متوقفاً "أن يشهد النمو الاقتصادي ارتفاعاً مع الاستمرار في تنمية دور القطاع الخاص".

ورفعت السعودية ضريبة القيمة المضافة لثلاثة أمثالها في يوليو الماضي إلى 15 في المئة لدعم خزائن الدولة وتعويض الانخفاض في إيرادات النفط. وقبل إقرار الموازنة، أكد العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز خلال جلسة مجلس الوزراء الثلاثاء أن الموازنة جاءت لحماية صحة المواطنين والمقيمين وسلامتهم، ومواصلة الجهود للحد من

دعم ألماني لمشاريع الطاقة الخضراء في تونس

في فخ التراجع، فقد أظهر مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، في مايو الماضي، خسارة البلاد لأربع نقاط قياساً بما كان عليه قبل عام.

وأطلقت السلطات قبل ست سنوات سياسة لتحقيق الطاقى ترمي إلى التقليل بنسبة 30 في المئة من استهلاك الطاقة الأولية وبلوغ حصّة للطاقات المتجددة من إنتاج الكهرباء في حدود ثلاثين في المئة.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية تم اعتماد خارطة طريق تشمل عدة إجراءات منها إطلاق صندوق للانتقال الطاقى في عام 2014 وسن القانون الخاص بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في عام 2015.

وتم منذ 2016 إقرار برنامج 2017/2020 لتركيبة طاقة إضافية في حدود ألف ميغاواط من الطاقات المتجددة، نصفها من أشعة الشمس والنصف الآخر من الرياح وفق نظام التراخيص.

في تونس، ولكن أيضاً من تصديره إلى أوروبا ولاسيما نحو ألمانيا. وبعد إبرام الاتفاقية، أشار السفير الألماني لدى تونس، بيتر بروجيل، إلى أنها ستكون من إرساء أسس قطاع الهيدروجين في تونس والانطلاق إلى وضع إطار تشريعي لجذب الاستثمار الخاص في هذا القطاع وخارطة طريق لتطوير هذه السوق في تونس.

30
مليون يورو ستقدمها الحكومة الألمانية كهدية لتطوير سوق الهيدروجين الأخضر في تونس

وفقدت وتيرة مشاريع الطاقة المستدامة التي تراهن عليها تونس قوة الدفع بفعل انعكاسات الوباء على الاستثمارات بشكل عام، ممّا جعلها تسقط

والاستثمارات في استعمال هذه المادة التي تعدّ مصدراً للطاقة النظيفة.

ولدى تونس إمكانات كبيرة تمكنها من أن تصبح منتجاً للهيدروجين الأخضر، كما هو الحال في المغرب، نتيجة وفرة مواردها من الطاقة المستدامة. وبموجب هذه الاتفاقية ستكون قادرة على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في المجالات الصناعية، علاوة على النجاح في انتقالها الطاقى.

ونسبت الوكالة الرسمية عن الصغير قولها إن "الهيدروجين الأخضر المنتج من الطاقة البديلة يسمح بتخزين الطاقة على المدى الطويل، على عكس مصادر الطاقة التقليدية الأخرى". كما أكدت أهمية إنشاء التحالف باعتبار أن سوق الهيدروجين الأخضر تعدّ قطاعاً ناشئاً في أوروبا وتسهل تونس إلى التمتع فيه.

واعتبر بارتل أن الاتفاقية مربحة للطرفين لأنها لن تمكن فقط من تطوير الصناعة التونسية للهيدروجين الأخضر

تونس - تلقت تونس دعماً جديداً في سياق خططها الطموحة المتعلقة بمشاريع الطاقة المستدامة، لتحقيق أمن الطاقة من المصادر النظيفة رغم التحديات التي تواجهها وخاصة مع استمرار تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المنهك أصلاً.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن تونس وقعت افتراضياً الثلاثاء الماضي، على اتفاقية مع الحكومة الألمانية تهدف إلى تطوير قطاع إنتاج الهيدروجين الأخضر من خلال إنشاء تحالف مشترك يقوم بتنفيذ المشاريع، وستحصل بموجبها الدولة التونسية على حبة بقيمة 98 مليون دينار (30 مليون يورو).

ويهدف الاتفاق الذي وقعته وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم سلوى الصغير ووزير الدولة بوزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية نوربرت بارتل، إلى وضع مشاريع للأبحاث



شخّة السيولة خفّت حياة الليبي